

تقرير عن محاور منتدى المستقبل  
الدوحة - قطر 12 / 13 تشرين الأول 2009  
التنمية الاجتماعية في البلدان العربية

أقيمت في دولة قطر / الدوحة ورشة «التنمية الاجتماعية» (من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني) من 12 إلى 13 أكتوبر 2009م، وضمت أعمال المؤتمر الإقليمي حول «التنمية الاجتماعية.. من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني بالبلدان العربية»، الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية بالتعاون مع منظمة «سلم بدون عدالة» (NPWJ) وشبكة الشراكة من أجل الحوار الديمقراطي، وأستمر لمدة يومين. ويهدف المؤتمر الذي تم التركيز في جانب كبير من برنامجه على نتائج تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، وبحضور 60 مشاركاً من الباحثين والخبراء العرب والدوليين بالإضافة إلى ممثلين من منظمات وهيئات حكومية وغير حكومية وممثلين رفيعي المستوى عن الحكومة الإيطالية والمغربية والقطرية والمصرية

وتأتي ورشة الدوحة في إطار برنامج أنشطة منتدى المستقبل 2009 التي تهدف إلى ضمان أن تكون نقاشات ومخرجات الاجتماع الوزاري السادس أيام 2 و3 نوفمبر 2009 بمدينة مراكش بالمملكة المغربية، نتيجة لمسار متواصل من التفاعل وبين الحكومات والمجتمعات المدنية.

لقد وفرت ورشة الدوحة فرصة إضافية للحوار البناء بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في المنطقة ومجموعة الثماني وباقي الشركاء حول مواضيع تتعلق بقضايا الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية.

وسيتّم تقديم نتائج الورشة للاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل 2009، للمساهمة في صياغة مقترحات وتوصيات بناءة تستطيع إغناء الحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وذلك على أساس التأكيد على التزامات حكومات المنطقة لتقوية أسس الديمقراطية وتوسيع مجال مشاركة المواطنين في الحياة العامة، والتزامات مجموعة الثماني وباقي الشركاء لمصاحبة ودعم هذه الإصلاحات في إطار الشراكة والاحترام المتبادل.

وتأكيداً على حق كل دولة في أن تختار وتطور بحرية أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تطلق إصلاحات انسجاماً مع انساقها الوطنية، مواردها وخصوصياتها بما يتناسق مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكذلك التأكيد على دور المجتمع المدني كطرف شريك في الحوار والعمل حول مسار الإصلاح ويتقاسم مع الحكومات المسؤوليات.

عبر المشاركون من ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عن ارتياحهم للأجواء الإيجابية التي سادت أشغال الورشة، وثنوا الحوار الصريح والبناء الذي دار بينهم، والذي يمكن أن يؤسس لتعاون مثمر بين الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة.

كما شددوا على الأهمية التي يمثلها المفهوم المركب للأمن الإنساني، وما يجمعه من ترابط وثيق بين مختلف الجوانب التي لها صلة بتحرير المواطنين من الخوف والحاجة. وهو ما يجعل منه ركيزة قوية لأية سياسة مستقبلية تعمل على النهوض بالمنطقة.

واكدوا على أهمية اعتماد استراتيجيات مشتركة تهدف إلى دفع التنمية الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار استخلاصات تقارير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة «الترويج للتنمية من خلال الحد والوقاية من العنف المسلح».

### في مجال التعليم والتنمية

شدد المشاركون على ضرورة وضع برامج وخطط عمل تربوية، تتحملها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، توجه لإدماج مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة وثقافة التسامح والسلم بين مختلف شرائح المجتمع.

كما اكدوا على أهمية رصد كل الموارد للقضاء التام على الأمية، والعمل على إلزامية ومجانبة التعليم في كافة المراحل العمرية بالمنطقة.

وعبروا عن دعمهم للمبادرات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المواطنين من خلال التعليم وإعداد الشباب للحياة العملية، مثل مبادرات مؤسسة قطر.

وأكدوا أن الشباب يمثل أهم ثروات المنطقة، ودعوا إلى ضرورة خلق فرص لتطوير مهاراتهم لتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وإدماجهم في برامج تعليمية طويلة المدى.

## في مجال حقوق الإنسان والنزاعات

اتفق المجتمعون على الاعتماد على اتفاقيات جنيف لحماية المدنيين و خاصة فئات النساء و الأطفال، وتوفير كافة مقومات العيش وضمان التعليم والصحة والشغل لجميع المواطنين، ورفع كل العوائق الموضوعية أمام فرص الحياة الكريمة والصحة والتربية والعمل لكل المواطنين.

وألحوا على ضرورة تشجيع مختلف أشكال المصالحة الوطنية، واعتماد العدالة الانتقالية في البلدان التي شهدت نزاعات سياسية أو حروباً أهلية، ومحاربة كل أشكال الإفلات من العقاب في انتهاكات حقوق الإنسان.

و أكدوا ضرورة الالتزام القوي بتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وعلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية موحدة جغرافياً.

## محور التنمية الاجتماعية

كما أكد المشاركون على أهمية دور المجتمع المدني في تقوية المؤسسات العامة في إطار دولة الحق والقانون. وشددوا على أهمية القيام بإصلاحات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين وخاصة الفئات الهشة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات على قاعدة الشفافية ومبدأ المساءلة. تطرقوا إلى الخطر الذي يشكله الإرهاب والتطرف على الأمن الإنساني والتنمية الاجتماعية في المنطقة، وأهمية معالجة هذه الظواهر دون المس بحقوق الإنسان، مع التوجه لمعالجة الأسباب العميقة التي تقف وراء هذه الظاهرة.

عبروا عن رفضهم لكل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، والتزموا بالعمل ضد العنف الأسري بما فيه العمل على الصعد الجزائية والتشريعية وبرامج التأهيل. واتفق المشاركون أيضاً على أهمية محاربة الاتجار بالبشر من خلال التنسيق بين القوانين الوطنية والتشريعات الدولية ذات الصلة.

وأكدوا على أهمية التنوع الثقافي والديني كعامل إثراء للمجتمع، وعبروا عن رفضهم لشتى أشكال التمييز والتهميش والعسف أو توظيف التنوع لأغراض سياسية. كما دعوا لاحترام الحقوق الأساسية لكل الجماعات وحماية مصالحها في إطار مبدأ المساواة بين كل المواطنين.

## في مجال الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني

اتفق المشاركون على أهمية التشجيع على التعددية السياسية السلمية و نبذ جميع أشكال العنف، ودعم و تطوير الحكم الرشيد و مؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة الواسعة و المتوازنة لكافة الفئات في المجتمع.

أكدوا على ضرورة تحقيق المواطنة الفاعلة دون أي شكل من أشكال التمييز وذلك من خلال التشريعات و الإجراءات الإدارية و الممارسات.

أوصوا بأن تطلق الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مسارات تشاور بهدف التجسير بين المؤسسات العمومية والمنظمات غير الحكومية على مختلف المستويات المحلية والوطنية حول مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم المحلي.

كما تمت الدعوة إلى تطوير صيغ التعاون على الأصعدة المحلية والإقليمية في مجال الأمن الإنساني، وأن تكون مثالا لتجسيد الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني. وتم في هذا السياق اقتراح إنشاء مجلس استشاري يعنى بالأمن الإنساني في المنطقة العربية كمشروع للنقاش.

وفي ختام الورشة تم التأكيد على أن الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية يجب أن يشكلا مبادئ توجيهية للسياسات الداخلية والخارجية للحكومات، وأن تصبح أولوية قصوى لمنظمات المجتمع المدني.

كما عبر المشاركون عن تقديرهم للجمهورية الإيطالية والمملكة المغربية باعتبارهما رئيسي دورة 2009 لمنندى المستقبل وطلبوا بنقل توصيات ورشة الدوحة للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في مراكش في الثاني والثالث من نوفمبر 2009.

كما أكد المجتمعون شكرهم لدولة قطر حكومة وشعباً على حسن الضيافة والاستقبال وجددوا شكرهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية و منظمة لاسلم بدون عدالة على جهودهم في تحضير وإعداد و إنجاح هذه الورشة.